Limagrain
from earth to life

المبادئ الأخلاقية ومدونة قواعد السلوك

مقدمة
المدير العام

اعتمدت ليماغرن منذ 2015 أول مدونة سلوك، واستجابت بذلك إلى تحدّي السياسة العامة :التأكيد على مبادئها الأخلاقية في ميدان الأعمال في إطار احترام اللوائح المعمول بها، وبذلك إدراج أنشطتها في دينامية التنمية المستدامة والمسؤولة.

تقع أنشطتنا، سواء تلك التي تتعلق بالبحث في البذور أو بإنتاجها أو تسويقها، أو تلك الخاصة بالمنتجات الغذائية، في قلب القضايا الاجتماعية والمجتمعية والبيئية التي تزداد تعقيدا وتنظيما. إن لعملائنا أيضا، سواءا كانوا صناعيين أو مستهلكين، متطلبات متزايدة حول قدرتنا على دمج كل هذه القضايا. تتدخل ليماغرن في أسواق وطنية ودولية التي تتطور باستمرار. تخضع هذه الأسواق لقواعد قانونية وكذلك، وبكثرة،إلى أحكام نابعة من مبادئ أساسية أو مواثيق أو معايير، وذلك بشكل متزايد.

تأخذ هذه النسخة من المبادئ الأخلاقية ومدونة قواعد السلوك بعين الاعتبار آخر التطورات القانونية، وتندرج في إطار التمشي الخاص بنا حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسة(RSE)، والتي تعتمد بشكل طبيعي على ثقافتنا التعاونية وعلى قيم التقدم والمثابرة والتعاون الخاصة بنا. إنه دليل توجيهي من أجل المحافظة على يقظتنا، وهو الإطار الذي يحدد نقاطنا المرجعية المشتركة، كما أنه يعتبر أداة ليس فقط من أجل الحصول على ردود فعل جيدة ولكن كذلك كمصدر للحلول.

لا يمكن لأي أجير في ليماغرن، مهما كانت الشركة التي ينتمي إليها أو البلد الذي يعمل فيه، أن يدّعي أنه يتصرف لصالح ليماغرن، إذا كان يتصرف ضد قيم ليماغرن أو ضد القواعد التي تمت الإشارة إليها في هذه الوثيقة.

تدل هذه القواعد الأخلاقية ومدونة السلوك هذه على التزامنا الجماعي من أجل تنمية مسؤولة ومستدامة لأنشطتنا عبر العالم. نأمل أن يقرأها الجميع وأن يشيروا إليها طوال حياتهم المهنية لدى ليماغرن.

سباستيان شوفو

الفهرس

مقدمة المدير العام 3

المبادئ الأخلاقية والتزامات ليماغرن 4

أ. احترام أعضائها ومساهميها 5
ب. احترام أجرائها 6
ت. المحافظة على البيئة 7
ث. التصرف بنزاهة تجاه منافسيها 8
ج. السعي لإرضاء عملائها و مستهلكيها 8
ح. بناء علاقات متوازنة ونزيهة مع مزوديها وشركائها 9
خ. تبني سلوك مسؤول تجاه بلدانهم وتجاه أراضيهم التي توجد بها مواقعها. 9

التزامنا ضد الفساد 10

مدونة قواعد السلوك والسلوك الأخلاقي للرجال والنساء في ليماغرن 12

1. المحافظة على صورة ليماغرن وسمعتها 13
2. احترام الأصول والمحافظة عليها 14
3. التصرف باستقامة وتجنب أي تضارب في المصالح 15
4. الوقاية من نشر المعلومات المالية غير العلنية ومن التداول من الداخل 16
5. السهر على حماية حقوق الملكية الفكرية 17

الاستجواب كمحرك لأخلاقياتنا 18
لمن يتم التوجه عند طرح أي سؤال أو وجود قلق؟

آلية الإنذار 19
واجب كل أجير في ليماغرن

النتائج المترتبة على عدم احترام مدونة قواعد السلوك 20

قاموس المصطلحات 24

المبادئ الأخلاقية والتزامات ليماغرن

A. أ. احترام أعضائها ومساهميها

ترغب ليماغرن في إضفاء الطابع الرسمي على المبادئ الأخلاقية وعلى الالتزامات التي ترغب في تطبيقها تجاه أهم أصحاب المصالح وهم: المنخرطون، والمساهمون، والأجراء، والمزودون، والشركاء، وممثلو الدول التي أقامت فيها أنشطتها. تتجسد التزامات ليماغرن في شركائها الذين يعتبرون سفرائها اليوميين.

تتمثل ليماغرن في مجموعة تعاونية التي تتمثل المساهمة فيها في الفلاحين المنخرطين في تعاونية ليماغرن.

جاء مساهمون خارجون لتعزيز صلابة هذه التنظيم ويساهمون في تطور المجموعة على المدى الطويل.

تسهر ليماغرن على احترام انتظارات مساهميها وأخذها بعين الاعتبار، وعلى التطبيق الصارم للوائح البورصة التي تحددها هيئة سوق الأوراق المالية (AMF)، وعلى تطبيق قواعد إدارة الشركة.

تطبق ليماغرن، في هذا السياق، التوصيات التي وضعتها MiddleNext، وهو مؤشر قيمة سوق الأسهم متوسطة الحجم، الذي يحدد الممارسات المناسبة لمثل هذا النوع من الشركات.

توفر ليماغرن لمساهميها معلومات دقيقة وصادقة، بصفة منتظمة وحالما يتطلب الوضع ذلك، وذلك تماشيا مع القواعد الجاري بها العمل.

C. محافظة على البيئة

تلتزم ليماغرن بالمساهمة بصفة ملحوظة في احترام البيئة من خلال استعمال معقول للموارد مقارنة بالتحقيق الأمثل لعمليات الإنتاج التي تحققها إنشاءاتها في كل أنحاء العالم.

تشرع ليماغرن في استخدام استراتيجية تهدف إلى تنفيذ نظام الإدارة البيئة(SME)وتحسين ممارساتها في مجال حفظ الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، والتأقلم مع التغير المناخي.

تلتزم ليماغرن، في سوق البذور، بإنشاء أصناف من البذور متلائمة مع تنوع الأماكن وعلى نشر ممارسات زراعية مسؤولة ومعقولة لدى أعضائها ولدى شركائها. تعمل ليماغرن في سوق الصناعات الغذائية، على تعزيز وتنفيذ معايير الجودة ومعايير صناعية عالية تحترم فيها التشريعات الأوروبية والدولية.

B. ب. احترام أجرائها

ضمان الصحة-السلامة في العمل

تعتبر ليماغرن أن أول مسؤولية اجتماعية لديها هي منح أجرائها والعاملين الذين لا ينتمون لليماغرن ولكنهم يعملون في موقع المجموعة، بيئة تحافظ على صحتهم وسلامتهم إضافة إلى إطار عمل ذي جودة.

لذلك، تلتزم ليماغرن بحماية التشريعات السارية المفعول في كل بلد، إضافة إلى اللوائح والمعايير الداخلية المطبقة في مجال النظافة، والصحة والسلامة.

تلتزم ليماغرن في هذا المجال بوضع الإطار المرجعي في مجال الصحة-السلامة.

احترام الأشخاص والحياة الخاصة

تلتزم ليماغرن بمعاملة أجرائها في روح من الانفتاح والإنصاف وفي كنف احترام كرامتهم وسلامتهم البدنية والمعنوية.

وبالتالي يتم انتداب أجراء ليماغرن دون تمييز على أساس الجنس، أو السن، أوالأصل، أو الدين، أو الميول الجنسية، أو المظهر الخارجي، أو الحالة الصحية، أو وضعية إعاقة، أو الانتماء النقابي أو الرأي السياسي.

تحترم ليماغرن الحياة الخاصة لأجرائها ولا تتدخل في تصرفاتهم خارج العمل. تتصرف بحياد تجاه الآراء السياسية، والمعتقدات الفلسفية والدينية، وتحظر كل تلقين في أماكن العمل.

أبعد من ذلك، تبحث ليماغرن على التطور الشخصي والمهني لأجرائها.

تسعى ليماغرن إلى ضمان ولوج متساوي للتكوين المهني المستمر للجميع، من أجل تمكين كل أجير من المحافظة على مهاراته وتطويرها.

كما تلتزم ليماغرن بالحوار الاجتماعي التي تجريه بكل أمانة ونزاهة.

حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

إن حماية المعطيات الشخصية هي محل عناية خاصة جدا. لا يمكن جمع المعطيات الشخصية الخاصة بعملائنا، أو شركائنا التجاريين أو المتعاونين معنا، أو تسجيلها، أو معالجتها أو تحويلها إ لا في إطار القوانين الخاصة بالبلد.

تلتزم ليماغرن بتقبل ومعالجة المعطيات الشخصية لأعضائها، ولأجرائها باعتبارهم أطرافا ثالثة، إلا في استعمال محدد وشرعي يتماشى مع أهداف المعالجة التي تم القيام بها.

لا يتم تسجيل إلا المعطيات ذات الصلة والضرورية في علاقة بالأهداف المتبعة.

إن المعطيات المستعملة، مثلا، في إطار المعالجة المحسابية للأجور، هي تلك المتعلقة بالهوية، وبالوضع العائلي، وبالحياة المهنية، وبالمعطيات المتعلقة بخلاص أجور الأجراء. لا يمكن تحويلها عن هذا الهدف.

علاوة على ذلك، تلتزم ليماغرن باحترام تشريعات البلدان التي تعمل فيها، مثل مبدأ محدودية مدة المحافظة على المعطيات، وحق الولوج، وحق الاستشارة، والموافقة، والتعديل، والإعلام، وقابلية النقل، والنسيان أو كذلك حق الاعتراض.

تضمن ليماغرن أمن المعلومات ذات الطابع الشخصي للمتعاونين معها وللغير، وكذلك سريتها، وسلامتها.

F. ح. بناء علاقات متوازنة ونزيهة مع مزوديها وشركائها

تختار ليماغرن مزوديها ومتعاقديها من الباطن باعتماد معايير موضوعية، كما تسهر على توازن علاقاتها التجارية والتعاقدية على المدى الطويل.

يتعين على المزودين والمتعاقدين من الداخل حسن الأداء وتطبيق القانون الذين يتم قياسهما بصفة موضوعية.

تتوخى ليماغرن الحذر بصفة خاصة كي لا تتعاقد مع مزودين لجؤوا لتشغيل الأطفال أو للعمل القسري.

إن ليماغرن ليقظة من أجل احترام شركائها لمبادئ منظمة العمل الدولية حول الحقوق الاجتماعية الأساسية.

G. خ. تبني سلوك مسؤول تجاه بلدانهم وتجاه الأراضي التي توجد بها مواقعها

تركز ليماغرن في توسعها الجغرافي على تبني سلوك مسؤول تجاه كل الدول التي تنشط فيها المجموعة.

تسهر ليماغرن على تطبيق الشركات التابعة لها للقوانين واللوائح سارية المفعول في كل بلد من بلدانها.

تسهر ليماغرن خاصة على أن يندرج تطورها في إطار احترام البيئات الطبيعية وثقافات الأراضي التي توجد بها مواقعها.

تساهم ليماغرن من خلال أنشطتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات التي توجد بها مواقعها من أجل تحقيق تنمية على المدى الطويل.

تمتنع ليماغرن أن تتخذ أي التزام أو دعم ،مهما كانت طبيعته، سواء كان لفائدة حزب سياسي أو مجموعة دينية.

D. ث. التصرف بنزاهة تجاه منافسيها

تلتزم ليماغرن على احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية، الوطنية منها والدولية، والمتعلقة بحق التنافس. تهدف هذه القواعد إلى ضمان التنافس الحر في السوق.

تمنع سياسة ليماغرن، في إطار هذه القواعد، كل أشكال النقاش أو التواصل مع المنافسين حول الأسعار، أو إسناد أسواق أوعملاء وتوزيعهم.

كذلك تحظر ليماغرن التصرفات التعسفية عندما تكون المؤسسة في وضع هيمنة في سوق معين.

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم ليماغرن بالحصول على موافقة مختلف الهياكل المختصة عند عمليات التركيز أو التعاون التي لها تأثير في السوق، وفي الأطر المنصوص عليها في النصوص سارية المفعول.

تسهر ليماغرن على إعلام كل أجير أن أي انتهاك لهذه الأحكام قد يستتبع مسؤولية ليماغرن فضلا عن مسؤوليته الشخصية.

E. ج. السعي لإرضاء عملائها المستخدمين ومستهلكيها

إن ليماغرن، المعترف لها في جميع أسواقها بجودة منتجاتها، لتولي اهتماما لحاجيات وانتظارات مستخدميها ومستهلكي منتجاتها.

تراقب ليماغرن منتجاتها وخدماتها، وتقيّمها وتحسنها من أجل ضمان جودتها وسلامتها في كل مرحلة من مراحل الإنشاء، والإنتاج، والتوزيع.

تلتزم ليماغرن بتطبيق معايير اتصال رفيعة تحترم فيها اللوائح المحلية سارية المفعول فيما يتعلق بموضوع الاتصال والمواد الإعلامية الموجهة للعملاء المستخدمين وللمستهلكين.

تتأكد ليماغرن أن المعلومة المقدمة محينة، وصحيحة، وموضوعية، وموثوق منها. كما تتأكد أن المعلومة كاملة بشكل أنها تتيح تحقيق تقدير جيد لجودة المنتج المعني وحسن استعماله.

يعتبر الفساد العائق الأول أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم!

كل سنة، يتم دفع أكثر من 1000 مليار دولار في شكل رشاوي، ويتم تحويل وجهة 2006 مليار دولار، أي ما يمثل أكثر من 5 في المائة من الناتج الدولي الخام العالمي، أو قرابة ضعف الناتج الداخلي الخام لفرنسا. لكن لا يقتصر تقييم الفساد، الذي يمثل خسارة في قيمة المداخيل الجبائية للدول، من الجانب النقدي. تقوض المؤسسات، التي تدفع رشاوي من أجل الحصول على عقود، سلامة البلدان التي تعمل فيها، وبذلك تضاعف من مشاكل الفقر والحوكمة. تحدّ الرشوة من نجاعة المرافق العمومية ومن جودة الخدمات التي يتم تقديمها. إنها تساهم في إبقاء السكان الأشد ضعفا في دوامة الفقر، مع تعميق التفاوت وزيادة في الهشاشة. تؤثر هذه المشاكل في كل المجتمع باعتبار ارتكاز التطور الاقتصادي على رأس مال بشري متطور: أناس متعلمون وبصحة جيدة. لكن هذا التطور للرأس المال البشري قد تم كبحه بالفساد، حيث يمكن قياس آثاره المأساوية: ترتبط الأمّية وموت الشباب بمستوى الفساد في البلد.

وهو ما لخصه أنطونيو غوتريش، الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة ضد الفساد في ديسمبر 2021:
« إن محاربة الفساد لضروري من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيز المسؤولية الديمقراطية. إنها لمرحلة هامة تجاه تحقيق ديمقراطية شاملة ودائمة».

إذن لا يعتبر محاربة الفساد خيارا! إنها لا تعاني من التناسب، ولا من التدرج ولا يبررها أي مقابل. إنه التزام يدل على الدور الذي ترغب المؤسسة في لعبه في المجتمع، وعلى المبادئ التي ترغب في تطبيقها وتعزيزها.

تعتزم ليماغرن تقديم مساهمتها في ذلك من خلال عدم التسامح بتاتا مع أي ممارسة للفساد داخلها مهما كان المكان الذي مورست فيه في أنحاء العالم. وستسهر اللجنة الإدارية التي نكونها على تطبيق ذلك بكل حزم.

التزامنا ضد الفساد

لماذا يجب أن تمثل محاربة الفساد أولوية؟

«لا بأس!»

«هذه طريقتنا في التصرف دائما!»

« إنها الطريقة الوحيدة لإحراز تقدم في الملف!»

«هنا، لا يمكن التصرف بطريقة أخرى!»

هذه هي بعض الإجابات التقليدية التي سمعناها جميعا عندما نطرح موضوع الفساد وإرادة محاربة هذه الممارسات.

إذا لماذا نريد تغييرها؟

هل يندرج ذلك في إطار عزمنا على الامتثال لقوانين محاربة الفساد؟

بصفة إلزامية. تتمتع أغلب الدول بتشريعات محددة. يتجاوز [1] بعضه الحدود الإقليمية ويبقى تشريع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا فرنسا من أكثر التشريعات قسرا وقمعا. فهي لا تطبق فقط على الأعمال التي وقعت خارج التراب الوطني الأصلي بل تنص بالإضافة إلى ذلك على عقوبات وخطايا التي تحتسب بعشرات وحتى بمئات ملايين اليورو. يطبق القانون على الجميع وفي أي مكان. من واجبنا احترامه والتصرف طبقا لمقتضاه.

هل يأتي في إطار البحث على الانسجام مع التزاماتنا وقيمنا؟

بالتأكيد. نحن نرفض، بصفتنا مؤسسة ترغب في بناء علاقات تجارية سليمة وقائمة على الثقة المتبادلة مع شركائنا، ممارسات الفساد. كما لا يتماشى الفساد مع قيم التطور، والمثابرة، والتعاون التي هي مبادئ ليماغرن.

[1] القائمة الكاملة للدول التي لديها، في مارس 2022، تشريعا ضد الفساد الذي يتجاوز الحدود الإقليمية: إفريقيا الجنوبية، ألمانيا، الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الهند، المكسيك، نيكاراجوا، المملكة المتحدة، روسيا

مدونة قواعد السلوك والسلوك الأخلاقي للرجال والنساء في ليماغرن

1. المحافظة على صورة ليماغرن وسمعتها

لا يتعلق الأمر أبدا بتوقع كل شيء أو بإرادة تدوين كل شيء. مع ذلك، تمثل بعض المبادئ الواضحة والمحددة، التي هي حليفة للإحساس بالمسؤولية لدى كل شخص وللحس السليم لدى الجميع، مراجع مفيدة في الحياة اليومية.

تعتبر صورة ليماغرن وسمعتها عناصر أساسية حول قدرتها على التطور وعلى جذب أجراء في المستقبل.
وفي هذا الصدد، يحافظ كل أجير، وفي إطار مهامه، على صورة ليماغرن وسمعتها.

يجب على كل أجير أن يكون على وعي أنه ممنوع نشر محتويات تحط من قيمة ليماغرن، أو نشر تعليقات غير نزيهة ضد زميل، أو منافسين أو ضد شركاء، ونشر معلومات سرية تتعلق بليماغرن دون إذن.

يسرت تعدد الوسائل الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومواقع مشاركة المعلومات، والمنتديات والمدونات، من قدرة الجميع على التعبير، ويجب على كل واحد منا أن يتصرف بكل حنكة في هذه المسألة.

ومن أجل مساعدة الجميع على ضبط الحدود الواجب احترامها، يتوفر دليل استعمال وسائط التواصل الاجتماعي لكل الأجراء على الشبكة الداخلية للإنترنت الخاصة بليماغرن.

السلوكات المنتظرة

يجب على كل أجير أن يتذكر أن:

- أي معلومة يتم نشرها على الأنترنت يمكن الوصول إليها من قبل أي شخص، ومن أي مكان، وهذا دون أي حدود زمنية.
- يتم استعمال الموارد الحاسوبية في إطار احترام النصوص المعمول بها(قوانين، لوائح، مدونة لقواعد السلوك، عقود)، ولواجب النزاهة وقواعد الاحتراز، والسلامة، وحسن السلوك،
- يمكن تحميله المسؤولية على محتوى ما ينشره على الأنترنت.

3. التصرف باستقامة وتجنب أي تضارب بين المصالح

يجب أن يكون سلوك كل أجير مستقيما في عموم علاقاته المهنية.

تسعى ليماغرن إلى فرض احترام القوانين واللوائح سارية المفعول والمتعلقة بمكافحة الفساد ومكافحة تبييض الأموال(أنظر"التزامنا ضد الفساد"- ص.10)، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار ، أثناء إجراء علاقاتها التجارية والمالية، بتوصيات الهيئات الوطنية والدولية مثل مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية (OFAC)في مجال العقوبات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، تتصرف ليماغرن من أجل الوقاية من جميع أشكال الفساد وتبييض الأموال.

تكتسي هذه القاعدة أهمية خاصة في إطار المناقشات مع ممثلي الهيئات الحكومية والمؤسسات العمومية.

لا يمكن لأي موظف أن يتصرف بطريقة متهاونة تجاه الرشو(اقتراح مقابل)أو الإرتشاء(قبول مقابل).

تأذن ليماغرن فقط الهدايا وعلامة كرم الضيافة الملائمة والشرعية، والمهداة في إطار علاقاتها التجارية.

لا يمكن قيام أجير يعمل في ليماغرن، بعرض أو تقديم هدايا، أو وسائل ترفيه أو عروض مجانية إلا إذا تتناسب وتتطابق مع التشريعات الجاري بها العمل ومع الممارسات الشائعة.
وهذا ينطبق كذلك على الهدايا وعلامات كرم الضيافة التي يتلقاها متعاونو ليماغرن.

إذا كانت الأنشطة الشخصية والاجتماعية والمالية أو السياسية للأجير تؤثر أو قادرة على التأثير في موضوعيته وفي نزاهته تجاه ليماغرن، يمكن أن يظهر تضارب في المصالح الذي يجب حله بطريقة ملائمة.

السلوكيات المتوقعة

يلتزم كل أجير بعدم قبول ما من شأنه أن يؤثر في القرار الذي سيتخذه، سواء كانت هدية*، أو وسيلة ترفيه أو معروفا شخصيا، أو مبلغا غير معقول وفقا للعادات وللتشريعات ضد الفساد.

يجب على كل موظف أن يجتنب، وفي كل الأوقات، أي تضارب بين مصالحه الخاصة ومصالح ليماغرن، ويمكن لهذا التضارب أن يقع في إطار المفاوضات مع شريك تجاري، أو زميل، أو طرف ثالث.

(*)الرجوع إلى صحيفة الوقائع الداخلية.

2. حماية الأصول والمحافظة عليها

تتكون أصول ليماغرن من ممتلكات مادية مثل التجهيزات، والعربات، والحواسيب، والمنشآت، ومن ممتلكات معنوية مثل العلامات، وبراءات الاختراع، و شهادات الحصول على أصناف نباتية جديدة، والموارد الجينية، وخبرة الإنجاز، والمعلومات السرية.

الممتلكات المادية

يسهر كل أجير على استعمال مناسب ومعقول لأصول ليماغرن، من خلال المحافظة على وحدة الأصول مع السهر خاصة على استعمالها في إطار الأنشطة المهنية للمؤسسة وليس لاستعمال شخصي غير مسموح به.

الممتلكات المعنوية بما في ذلك المعطيات والمعلومات الحساسة والسرية

إن المعلومات غير العامة التي تصدر داخل ليماغرن بما في ذلك تلك المعلومات المتعلقة بالموارد الجينية، وبالبحث والتطور، والمعطيات المتعلقة بالتصنيع، والتكاليف، وأرقام المعاملات، والأرباح والصفقات، والعملاء، والممارسات التجارية كلها تمثل أصولا ضرورية في استراتيجية ليماغرن، ولا يمكن الكشف عنها من قبل أجير، دون ترخيص مسبق.

يلتزم كل أجير بالمحافظة على السرية وعلى حماية أي معلومة سرية تخص المؤسسة أو الغير وألا يستعملها دون الترخيص له بذلك.

السلوكيات المتوقعة

يجب على كل أجير أن يحترم سرية المعلومات التي يعرفها في إطار ممارسة وظائفه.

يجب أن يتأكد كل أجير يتدخل في مشروع ما من أنه:

- على علم بواجب الالتزام بالسرية وأنه يحترمه،
- يسعى جاهدا أن يكون يقظا عند المحادثات في الأماكن العمومية(قطار، طائرة، مطعم، ندوة...)،
- يحترم واجب عدم الإفصاح شفويا أو كتابيا أو إلكترونيا، عن أي معلومة سرية.

كل أجير يغادر المجموعة ملزم بنفس متطلبات السرية.

5. السهر على حماية حقوق الملكية الفكرية

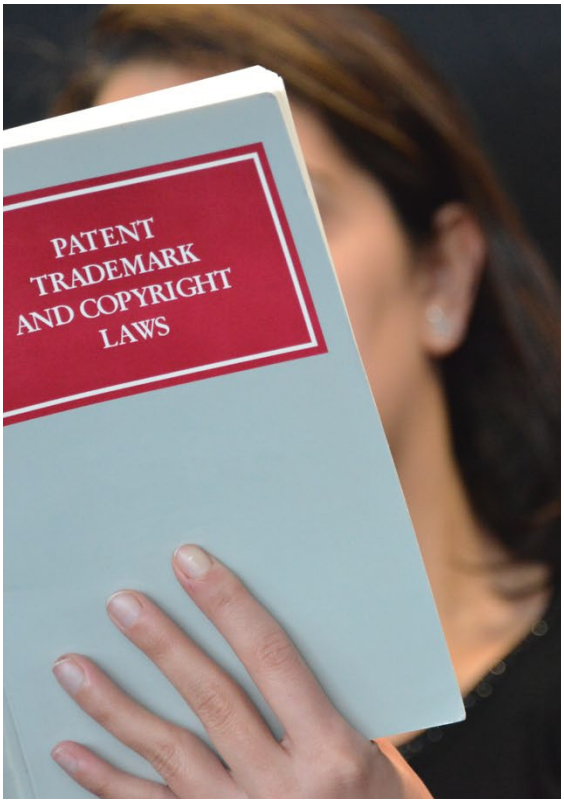

تعتبر ليماغرن أن حماية ملكيتها الفكرية(براءات الاختراع، شهادة الحصول على أصناف نباتية جديدة، سرية الأعمال، والرسوم والنماذج، والعلامات، و حقوق النشر، والبرامج الحاسوبية، قواعد البيانات وغيرها)، ضرورية لتطورها وديمومتها.

نتيجة لذلك، يجب على كل أجير أن يحافظ على حقوق الملكية الفكرية للمجموعة، خاصة من خلال احترام السرية المرتبطة بهذه الحقوق. علاوة على ذلك، تحترم ليماغرن حقوق الملكية الفردية لشركائها وكذلك لمنافسيها.

السلوكيات المتوقعة

يجب على كل أجير في ليماغرن أن يبذل كل الجهد كي يسهر على تمتع ابتكارات ليماغرن بالحماية المناسبة في مجال الملكية الفكرية، وذلك من خلال احترام السرية المرتبطة بهذه الحقوق.

يجب على كل أجير أن يحترم الالتزامات التي تعهدت بها ليماغرن إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية للغير السارية المفعول والنافذة على كل إقليم .

إن كل أجير يغادر المجموعة لملزم بنفس مقتضيات السرية واحترام حقوق الملكية الفكرية.

4. الوقاية من نشر المعلومات المالية غير العلنية، ومن التجارة الداخلية غير الشرعية

يجب على كل أجير أن يبقي كل معلومة داخلية وغير علنية التي تتعلق بليماغرن والتي من شأنها أن تؤثر في مسار البورصة للشركات المدرجة فيها، في كنف السرية.

يمنع استغلال مثل هذه المعلومات بهدف تحقيق ربح شخصي أو فائدة للغير.

تماشيا مع القوانين المتعلقة بالتجارة الداخلية، يمنع التدخل، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في السندات، عن طريق الشراء أو البيع أو تبادل السندات لشركة مدرجة لليماغرن، على أساس معلومات لا تندرج في إطار المعلومات المتاحة للعموم.

يمكن الإطلاع على ميثاق التجارة الداخلية غير الشرعية على الشبكة الإلكترونية الداخلية لليماغرن.

بصفة أعم، تدين ليماغرن كل تصرف يتمثل في أعمال تتعارض مع شفافية السوق ومع اللوائح التنظيمية لأسواق البورصة خاصة من خلال نشر إشاعات أو استعمال معلومات سرية.

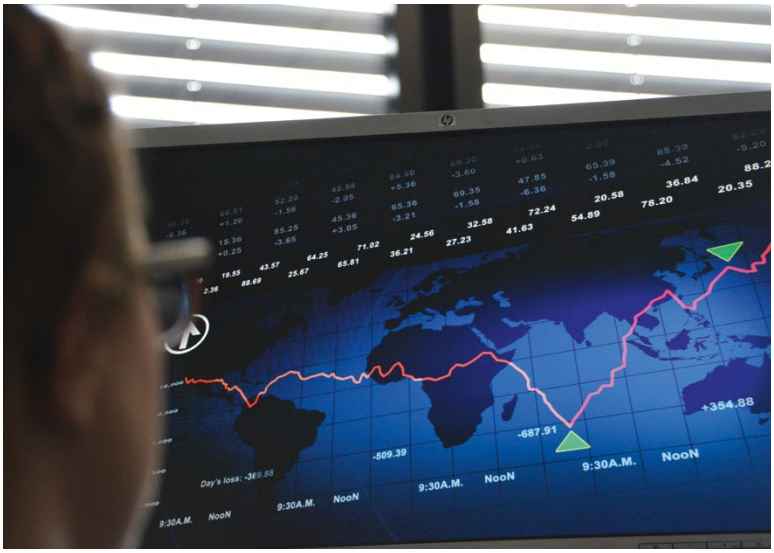

السلوكيات المتوقعة

يجب أن يسهر كل أجير على الحد من إبلاغ المعلومات السرية، داخليا وخارجيا، لتقتصر على الأشخاص الذين هم بحاجة لمعرفتها مع الحرص على تطبيق التدابير التي تهدف لضمان سرية المعلومات وعدم الإفصاح عنها للغير.

يجب على كل أجير أن يتذكر أنه يمكن أن تثار مسؤوليته الشخصية.

آلية الإنذار

يف ريجأ لك بجاو نرغاميل

يوجد على ذمة كل متعاون آلية إنذار لجمع كل إبلاغ عن الأعمال المنافية لـ"المبادئ الأخلاقية ولمدونة قواعد السلوك"

يمكن لكل أجير في ليماغرن، ولكن كذلك لكل متعاون وقتي أو خارجي أو للغير، و في علاقة مع ليماغرن، أن يكون شاهدا على الوقائع، أو على الأعمال، أو على التصرفات المنافية لمقتضيات المبادئ الأخلاقية ولمدونة قواعد السلوك، وذلك في إطار مهامهم المهنية.

يجب على كل طرف، وفي أقرب الآجال، الإبلاغ عن الوقائع التي يعرفها مع أولوية إعلام رئيسه المباشر في العمل، أو إدارته(إدارة الموارد البشرية أو الإدارة العامة أو وحدة الأعمال أو هيئة تابعة) بالنسبة للأجراء، أو جهة الاتصال الخاصة بهم إذا تعلق الأمر بالغير، إذا كانت هذه الإمكانية متاحة.

يمكن أن يتوجه مباشرة إلى لجنة التصرف في الإنذارات في ليماغرن بإرسال رسالة إلكترونية على العنوان التالي:
alert@limagrain.com

يتم استقبال الإنذار ومعالجته في كنف السرية التامة في إطار احترام المقتضيات الشرعية سارية المفعول والإجراءات المعمول بها داخل ليماغرن.

يتماشى وضع آلية الإنذار مع تطبيق القانون الفرنسي عدد2016-1691 لـ9 ديسمبر 2016 الذي يسمى" Sapin2"، والمتعلق بالشفافية، ومكافحة الفساد، وتطوير الحياة الاقتصادية. وهي بذلك تكمّل جهاز الإنذار من خلال تحديد نظام عام من أجل حماية مطلقي الإنذار. يمثل"جهاز الإنذار" و"حماية مطلق الإنذار" آليتان محددتان بصفة كاملة من قبل القانون، حيث الامتثال لشروطه يمثل شرطا لصحته. تمتلك دولا أخرى، حيث تعمل فيها ليماغرن، قواعد تنظيمية مشابهة.

الاستجواب كمحرك لقيمنا الأخلاقية

لمن نتوجه عند طرح أي سؤال أو انشغال؟

يمكن لأجير، إذا كان لديه شك حول تأويل هذه الوثيقة، أن يتوجه لرئيسه المباشر، أو للمسؤول على الموارد البشرية، أو على القسم القانوني. يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يتوجهوا للإدارة العامة.

قد يظهر أنه من السهل التزام الصمت أو غض الطرف، لكن التزام المجموعة يعني أن ليماغرن لا يجب عليها أبدا تجاهل مشكلة متعلقة بهذه المدونة.
لا يجب على الأجراء أن يترددوا في إيقاف أي عمل أو ممارسة التي تبدو لهم أنها لا تتماشى مع مبادئ المدونة، وأن يطلبوا النصح إذا كان ضروريا من مختلف المناوبات الموجودين تحت تصرفهم للتحدث معهم.

هل لديك سؤال؟
code-of-conduct@limagrain.com

هل لديك شك حول وضعية ما؟

اطرح بعض الأسئلة البسيطة:

- هل أن الوضعية التي تقلقك قانونية؟
- هل أنها متطابقة مع المبادئ الأخلاقية ومع مدونة قواعد السلوك لليماغرن؟
- هل تعرض ليماغرن لمخاطر غير مقبولة أو ضارة بمصالحها على المدى القصير أو المتوسط أو على المدى الطويل؟
- هل تتطابق مع الالتزامات التي أخذتها ليماغرن على عاتقها ومع الضمانات التي قدمتها ليماغرن داخليا أو خارجيا؟
- كيف يرى الآخرون هذه الوضعية: المشرف عليك في العمل، زملاؤك، أو عائلتك؟
- هل يمكنني الحديث عن هذا السؤال بكل حرية أم أعاني من وخز ضمير عندما أفكر فيه؟
- كيف ستكون الوضعية إذا تم الحديث عن الوضعية في وسائل الإعلام أو في شبكات التواصل؟

النتائج المترتبة عن عدم احترام مدونة قواعد السلوك

تهدف القواعد المتعلقة بأخلاقيات الأعمال التجارية إلى مواءمة المؤسسة مع مختلف القوانين الدولية والوطنية وغالبا ما يمتد مداه إلى خارج الحدود الإقليمية.يمكن أن يؤدي خرق هذه القواعد إلى حدوث تداعيات كبيرة على كل من الأجير والمؤسسة والمجموعة.

تأخذ هذه القواعد أيضا بعين الاعتبار النصوص المعروفة دوليا، خاصة تلك التي تم إعدادها من قبل منظمة الأمم المتحدة. يتعين على ليماغرن احترام القوانين والنصوص، ويبين إمضاؤها على "الاتفاق العالمي" إصرارها أن تكون فاعلا أساسيا ومثاليا في هذا المجال.

إن تصرفات ليماغرن لهي مجموع التصرفات الفردية لأجرائها، مهما كانت وظائفهم أو الدول التي يعملون فيها. تصف صحيفة الوقائع المواضيعية الداخلية لليماغرن السلوكات التي تنتظرها ليماغرن من أجرائها وما يمنع عليهم غالبا القيام به من أجل أن تكون الأفعال متماشية مع المبادئ الأخلاقية ومع مدونة قواعد السلوك.
كما تتعلق بمسؤولية ليماغرن ومسيريها، وبسمعتها وصورتها، ولكن كذلك بما يقدّره مسيروها كدور اجتماعي للمؤسسة.

نتيجة لذلك، فإنه من البديهي اعتبار احترام كل من المبادئ الأخلاقية ومدونة قواعد السلوك و القواعد التي تم وصفها في صحيفة الوقائع الداخلية واجبة على الجميع!

ماهي النتائج التي تقع على الأجير داخل مؤسسته؟

يعرض إذن خرق المبادئ الأخلاقية ومدونة قواعد السلوك المتعاون إلى عقوبات تأديبية منصوص عليها في النصوص المنظمة لكل مؤسسة في مجموعة ليماغرن(غالبا ما تكون لائحة داخلية) التي يمكن أن تصل إلى الفصل عن العمل.

عقوبات أخرى ممكنة:

• منع ممارسة بعض الأنشطة

يمكن التصريح بمنعه من ممارسة وظيفة عمومية أو النشاط المهني المعني بعملية الرشوة. يمكن للمؤسسة التي تمت إدانتها أن يتم منعها من المساهمة في مشاريع في القطاع العام.
يتم في الاتحاد الأوروبي إقصاء المؤسسات التي تمت إدانتها بالفساد، وبصفة آلية، من عقود القطاع العام. وضعت البنوك قوائم سوداء للمؤسسات المتورطة في قضايا فساد.

• إقصاؤها من بعض طلبات العروض و من مشاريع القطاع الخاص

ترفض شركات القطاع الخاص غالبا التعامل مع شركات وجهت لهم تهم فساد أو تمت إدانتهم بالفساد.

• فسخ العقود القائمة، فالعقود التي تم الحصول عليها بواسطة الرشوة تعتبر باطلة لأنها احتيالية.

• المساس بالسمعة

يتم، وبصورة متزايدة، إقصاء الشركات المعروفة بفسادها من الصفقات المالية الهامة ومن المعاملات الدولية.

ما هي النتائج القانونية في مجال الفساد؟

يفضي، وفيما يتعلق بالفساد تحديدا، عدم احترام التشريع المتعلق بالفساد إلى إنزال عقوبات وخيمة بالإضافة إلى تلك التي قد تكون المؤسسة اتخذتها. في الحقيقة، تتضمن التشريعات ضد الفساد مثل قانونSapin 2 في فرنسا، ولكن كذلك لوائح أخرى خارج الحدود(المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية...) عقوبات مدنية وجزائية صادرة ضد كل من المتعاونين ومشغليهم. تطبق هذه العقوبات على المرتكبين وعلى المتواطئين معهم، سواءا كانوا أشخاصا ماديين أو معنويين. إن التزام المتعاون في عملية رشوة باسم الشركة ولفائدتها، لا يعني أن مسؤوليته لن تثار. أخيرا، إنه من الأهمية بمكان أن يكون الفساد محاولة لا تفضي لأي شيء، و حتى مجرد المحاولة تعدّ مخالفة يعاقب عليها القانون.

• يمكن إثارة المسؤولية الجزائية للمتعاون، بصفة فردية، ويمكن أن تصل العقوبات إلى السجن لعدة سنوات، والحرمان من الحقوق المدنية، والمنع من ممارسة النشاط المعني، مصحوبة بغرامات هامة جدا.

• يمكن أن تثار المسؤولية الجنائية لليماغرن أو أحد فروعها.

رغم أن العقوبات المنصوص عليها في جرائم الفساد تختلف من بلد إلى آخر ومن جهة إلى أخرى ، فإن كل القوانين تنص تقريبا على عقوبات بالسجن على المسيّرين وغرامات جنائية وإدارية على الشركات.يمكن أن تكون هذه الغرامات ثقيلة جدا ويمكن أن تصل إلى 30 بالمائة من رقم معاملاتها أو اكثر. كما يمكن أن تثار المسؤولية المدنية للشركة التي تترجم بدفع مبالغ كبيرة للغير الذي اعتبر ضحية عملية فساد.

تضارب المصالح*:

يمكن تعريف تضارب المصالح بأنه وضع شخص ما، يمارس نشاطا مهنيا(عام أوخاص)أو يتولى منصبا انتخابيا، أو يمارس وظيفة عمومية، نفسه في وضعية قد تكون محل شبهة مرتبطة بالغايات الحقيقية وراء قراراته. يمكن أن تكون هذه المصالح ذات طابع جمعياتي، أو خيري، أو ثقافي، أو مالي، أو سياسي، أو ديني، أو رياضي، أو ناتج عن الروابط العائلية أو العاطفية.

يتعلق الأمر، في المؤسسة، بوضعية قادرة أن تمثل خطر تداخل بين المصلحة الشخصية/ الخاصة للأجير ومصالح المؤسسة التي يعمل فيها. في هذه الحالة، يمكن ألا يتم احترام واجب النزاهة المحمول على الموظف.

كما يمكن لتضارب المصالح أن يعني:

- علاقة مميزة(عائلية أو مالية) مع عميل، أو مع مقاول شريك، أو مع متعاقد من الباطن،
- ممارسة ولاية سياسية أو مهنية،
- تراكم الأنشطة المهنية،
- ترشح أحد الوالدين أو الأقرباء لعرض شغل في المؤسسة،
- استعمال معلومات سرية أو مشاركتها لتحقيق مصلحة شخصية.

الفساد:

يتمثل الفساد في:

- عرض مزية غير مستحقة أو الوعد بها أومنحها لشخص عمومي أو خاص(الرشو).

أو

- التماس مزية غير مستحقة، أو المطالبة بها، أو تلقيها من قبل شخص عمومي أو خاص(الارتشاء) بهدف القيام بشيء أو عدم القيام به في إطار وظائفه المهنية.

يتضح من هذا التعريف أن:

- العرض أو الوعد قد يكون مباشرا أو غير مباشر، مثلا عن طريق وسيط،
- ما يقع عرضه قد يكون نقدا أو عينيا، مثلا هدية، دعوة، أو خدمة ما
- ما ينتظر في المقابل قد يكون عملا أو الامتناع عن القيام بعمل.

تصريحات احتيالية:

تضم التصريحات الاحتيالية البيانات المالية غير الدقيقة، إضافة إلى نشر بيانات مالية الهدف منها هو تضليل المرسلة إليهم، خاصة المستثمرين والدائنين. وهذا يمكن أن يعني تزوير السجلات المحاسبية والمالية، وعدم الاحترام المتعمد لمبادئ حاسبة، وعرض تحريفي للمعاملات، والإغفال المقصود أو الإفشاء المقصود للمعلومات، إلخ.

تعني التصريحات الاحتيالية، خارج الميدان المالي، كل معلومات غير دقيقة أو إغفال مقصود للمعلومات(موارد بشرية، تجارية، إلخ) في الوثائق العامة، مع نية خداع الشخص الموجهة إليه.

التجارة الداخلية غير الشرعية:

يتعلق الأمر بالكشف أو باستعمال معلومة "مميزة" في البورصة(خاصة من خلال شراء، أو بيع، أو تبادل، اكتتاب أو رفع خيارات الأسهم)، أي معلومة محددة وسرية التي، إذا أصبحت عامة، يكون لها تأثير مؤكد على مسار البورصة.

يمثل هذا التصرف جناية تعرض مرتكبها أو مرتكبيها إلى تتبعات جنائية.

تم تنظيم هذا الخرق وتحديد العقوبات اللازمة له من قبل الهيئات التنظيمية للبورصة حيث يتم تداول أسهم الشركة.

تحويل ممتلكات أو أموال:

يقصد بهذا المصطلح سرقة ممتلكات المؤسسة أو استعمالها بصفة احتيالية من قبل مسيّر أو عامل. يمكن أن يتعلق هذا بكل أنواع المنتجات سواء كانت موارد مالية، أو منتجات وغيرها من الممتلكات(مستحقات، تجهيزات، بيانات حاسوبية متعلقة بتنظيم المؤسسة أو شركائها التجاريين، مثل مراجع العملاء، والمعلومات التقنية حول منتجات أو خدمات وأي معلومة أخرى سرية).

(*) الرجوع إلى صحيفة الوقائع الداخلية.

قاموس المصطلحات

تعسف في الممتلكات الاجتماعية

يتعلق الأمر باستعمال مقصود وشخصي لإحدى ممتلكات المؤسسة أو لاعتماداتها أو للسلطات التي يمتلكها المسيرون الاجتماعيون.

عون عمومي أو مسؤول حكومي:

تنطبق تسمية عون عمومي أو مسؤول حكومي على:

- كل عون عمومي منتخب أو تمت تسميته كعضو بوزارة أو هيئة تشريعية،
- كل مستخدم أو شخص يعمل لفائدة أو باسم عون عمومي أو وكالة حكومية، أو مؤسسة تعمل لفائدة وكالة حكومية أو تمتلكها أو تراقبها وكالة حكومية مثل باحث يعمل لفائدة جامعة عمومية،
- كل مسؤول في حزب سياسي، أو مترشح لولاية رسمية، أو مسؤول أو مستخدم أو فرد يتصرف لفائدة حزب أو باسم حزب سياسي أو مترشح لولاية رسمية.
- كل عامل أو شخص يتصرف لفائدة منظمة عمومية دولية أو باسمها.
- كل فرد من العائلة الملكية أو من فريق في الجيش،
- كل عضو في"حكومة"، وهو مصطلح يشير إلى كل المستويات في الحكومة وتقسيماتها الفرعية(المحلي، والجهوي، والوطني الإدارية منها والتشريعية والتنفيذية).

يعتبر أقرب الأقارب لكل هؤلاء الأشخاص كأعوان عموميين.

مزايا غير مشروعة أو غير مبرّرة:

تعرف المزايا غير المشروعة بأنها كل شيء أو خدمة ذات قيمة تم تقديمها لمنتفع من أجل الحصول على قرار أو الامتناع عن اتخاذ قرار أو للتأثير عند اتخاذ قرار. يمكن أن يكون المنتفع عون عمومي، أو عامل في القطاع الخاص، أو قريب من هذا الشخص(كفرد من عائلته)أو هيئات متصلة(مؤسسة خيرية، شركات صورية.).

يمكن أن تكون هذه الميزة غير المشروعة:

- مباشرة(مثلا، رشوة أسفل الطاولة، عمولة لا مبرر لها، أو عمولات غير مشروعة أو دفوعات، أوتسهيلات، أو مبالغ نقدا أوتخفيض، أو هدايا باهظة، أو مزايا مفرطة، أو المغالاة في فوترة خدمة، أو سلفة أوقرض ...)أو،
- غير مباشرة(مثلا، تمويل حزب سياسي، الأعمال الخيرية والرعاية، اقتراح وظيفة أو تربص، إلخ.).

تبييض الأموال ورؤوس الأموال:

يتمثل تبييض الأموال أو رؤوس الأموال في إضفاء طابع شرعي لممتلكات جاءت، في الحقيقة، من أنشطة غير مشروعة(إرهاب، تجارة في المخدرات، تقليد، قرصنة، رشوة، تهرب ضريبي...) بإخفاء مصادرها. وهو يشمل كذلك تحويل غير الشرعي للأموال بهدف تجنب مراقبة الصرف و/أو الكشف عنها من مصلحة الضرائب المحلية.

ويمكن أن يأخذ الأشكال الموالية:

- معاملة لا يعرف فيها أسماء أطرافها ولا معلومات الاتصال الخاصة بهم،
- معاملة تمت إدارتها من قبل وسطاء غير معروفين أو لا فائدة من وجودهم.
- معاملة غير مبررة،
- استعمال طرق تسوية غير عادية،
- معاملة(مالية) موجهة لبلد آخر غير البلد الذي قدمت فيه الخدمة أوالذي يقع فيه مقر مقدم الخدمة.

هدايا*:

يمكن أن تأخذ الهدايا أو علامات كرم الضيافة عدة أشكال مثل سلعة، أو وجبات، أو أسفار، أو ليالي مقضّاة في النزل، أو دعوات (لحضور) أحداث مهنية، وثقافية، ورياضية، وغيرها من وسائل التسلية.

استنتاج:

إنه تفاهم غير مشروع، وفي أغلب الأحيان سري بين شخصين أو أكثر بهدف إلحاق الضرر بالغير بالاحتيال على حقوقه أو بتحويل إجراء عن مساره. يمكن أن يتعلق الأمر مثلا بنشر معلومات سرية حول صفقة من قبل شخص يرغب في منح الأولوية لمشغل حتى يمكنه من الحصول على هذه الصفقة، أو بتحويل أجراء حتى يغطي على خطة اجتماعية.

(*)الرجوع إلى صحيفة الوقائع الداخلية

مكافأة غير مشروعة:

تعتبر المكافأة غير مشروعة إذا قدمت كامتنان على خدمة مقدمة(اتخاذ قرار أو الامتناع عن اتخاذه). قد تأخذ شكل تقديم مبلغ مالي أو هدية ذات قيمة معينة. إنها شكل من أشكال الفساد. لا يتعلق الأمر بتقديم هدية في مرحلة مبكرة للتأثير من أجل اتخاذ قرار أو الامتناع عن اتخاذه، ولكن بتقديم لاحق له علاقة باتخاذ القرار أو الامتناع عن اتخاذه.

المصلحة المالية:

يضم مصطلح"مصلحة مالية" بالأساس كل سهم أو جزء من رأس المال، أو استثمار، أو قرض أعطي أو تم الحصول عليه، أو أي ترتيب مالي تم إمضاؤه مع الغير.

المصلحة الشخصية/الخاصة:

يجب أن يفهم مصطلح"مصلحة شخصية/خاصة" في المعنى الواسع له، أي مصالح الشخص المعني(مساعد، أجير، عون عمومي، عضو في إدارة، أو في مرفق عمومي، وحتى في حكومة) أو تلك المتعلقة بعائلته أو أقاربه(أشخاص ماديين أو معنويين).

اللوبيات أو تمثيل المصالح:

يتعلق الأمر بمساهمة بنّاءة وشفافة لمؤسسة في وضع اللوائح التنظيمية أو سياساتها العامة في المواضيع ذات الاهتمام. تهدف هذه المساهمة في إنارة فكر واضعي السياسات العامة.

فرد من العائلة:

يتعلق الأمر بقريب تربطهما علاقة دموية أو بالمصاهرة(أو علاقة غير رسمية مشابهة)، خاصة زوجة/زوج، خليلة/خليل، والوالدين أو الأطفال. هذا يضم الطفل من نفس الأبوين، سواء كان ثمرة زواج أو نتيجة تبني، ووالدي الزوجة أو الزوج، والأجداد، والأعمام والأخوال، والعمات والخالات، وبنات العم والخال /وأبناء العم والخال، والأحفاد، وكل قريب يعيش داخل الأسرة المعيشية.

المحسوبية والمحاباة:

يتعلق الأمر بتوجه نحو تقديم مزايا غير مستحقة لأفراد عائلته، أو أصدقائه، أو علاقاته.

أصحاب المصالح:

يتعلق الأمر بكل شخص مادي أو معنوي، أو مجموعة أشخاص أو منظمات الذين قد يكونون معنيين بنشاط مؤسسة أو شركة أو مجموعة شركات، سواء كان بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

هذا يغطي عدة متدخلين مثل: المستثمرين، والمساهمين، والأجراء، والمساعدين، والمزودين، والمتعاقدين من الباطن، والعملاء، والسلطات العمومية، والنقابات ولكن كذلك المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والصحافيين، و وسائل الإعلام.

الشخصيات البارزة سياسيا(PPE):

يتعلق الأمر بأشخاص يحتلون، أو قد احتلوا، مناصب ثقة وسلطة في الوظائف العامة العليا، أو وظائف سياسية، أو قضائية، أو إدارية أو داخل منظمة دولية، بالإضافة إلى عائلاتهم وأقاربهم.

يتعلق الأمر على وجه الخصوص بكبار المسؤولين السياسيين، مثل رؤساء الدولة، والسياسيين ذوي المناصب العليا، وكبار الموظفين، والقضاة، والعسكريين ذوي المراتب العليا، بالإضافة إلى مسيري الشركات العمومية أو مسيري أهم الأحزاب السياسية.

التمييز:

يتعلق الأمر بعدم المساواة في المعاملة بين الأشخاص قائمة على واحدة من (هذه)المعايير على الأقل: الأصل، الجنس، الإعاقة، لون البشرة، الدين...

المعطيات الشخصية:

يتعلق الأمر بمعطيات تمكن من التحديد المباشر أو غير المباشر لشخص مادي مثل اسمه، ورقم هاتفه، وعنوانه الإلكتروني...،

الحظر:

هو إجراء يمنع إما من إنجاز عمليات مع بعض بلد ما، أو من إنجاز عمليات متعلقة بسلع معينة مع بلد ما، مما يفترض معرفة الدافع الاقتصادي للعملية(مثلا منع بيع أسلحة لبد محدد). تتأتى إجراءات الحظر من قرارات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة أو لوائح الاتحاد الأوروبي أو بلد ما.

مؤسسات تابعة للدولة(مؤسسات عمومية):

تعتبر المؤسسات العمومية هيئات قانونية التي تتبع بصفة كاملة أو جزئية للدولة أو تلك التي تخضع لرقابتها. يعتبر العاملون وممثلو الهيئات التابعة للدولة كمسؤولين حكوميين، أو أعوان عموميين بمقتضى أغلب قوانين محاربة الفساد.

الابتزاز:

يتعلق الأمر بالحصول على أموال، أو ممتلكات، أو خدمات من طرف شخص باستعمال الغش أو التهديد. يتعلق الأمر غالبا باستعمال التهديد من أجل حث أو إرغام شخص على تأدية شيء أو القيام بشيء رغما عنه، مما يترتب عنه عادة خسارة الضحية للمال أو تخليه عن بعض المنافع.

في إطار فاسد، قد يأخذ ذلك شكل موظف أو عون عمومي يفرض تلقي أموال التي بدونها سيستعمل نفوذه من أجل إيذاء مؤسسة أو شخص ما، مثل عون ديواني أو عون أمن الذي يعرض التخلي عن "تفقد" طويل ومكلف لبضاعة أو لحقيبة مقابل رشوة.

الغش:

يتمثل في خداع الغير بصفة مقصودة من أجل الحصول على منفعة غير قانونية أو غير شرعية، أو من أجل التنصل من واجب قانوني، أو اتفاقي، أو تعاقدي.
يفترض السلوك الذي يتسم بالغش عنصر القصد(لا يتعلق الأمر بخطيء أو بقلة انتباه) مع اتباع أسلوب إخفاء التصرف غير المرخص به.
قد يكون دافع الغش ذا طبيعة متعددة جدا، مثل الدوافع المالية، أو الأخلاقية، أو المادية. قد تظهر المؤسسة كضحية أو كمستفيدة.
وبذلك قد يأخذ الغش شكل:

- تحويل مبالغ من المال، أو معلومات سرية، وحتى الغش في جودة المنتجات أو الخدمات، مثل المطالبة بالعلامة، أو مواصفات لم يتم احترامها،
- التخلص من المستندات المؤيدة،
- تزوير السجلات المحاسبية،
- وضع توقيعات مستنسخة بالمسح التصويري دون موافقة المعني بالأمر،
- عدم إبلاغ شخص عمومي أو خاص أو تقديم بيانات غير صحيحة،
- تقديم معلومات مضللة عن الواقع في وثيقة تعاقدية، أو إدارية مثل غياب احترام لمواصفة أو قيد مفروضان بالقانون.

تجميد الأصول:

تجميد أصول شخص بقرار من هيئة حكومية(مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية OFAC، وزير الاقتصاد..) تطبيقا للوائح وطنية، سواء خارج الحدود الإقليمية أم داخله، أو دولية(ONU) أو من الاتحاد الأوروبي.
يهم القرار كل بنك لديه أصول باسم هذا الشخص وتتعلق بكل أصوله أو جزءا منها حسب الحالة.

مُدَوَّنة

الرشوة*:

تعتبر الرشوة، و دون أدنى شك، الشكل الأكثر شهرة للفساد. وهي المستهدف الرئيسي في أغلب قوانين مكافحة الفساد. بصفة عامة، تعتبر الرشوة مبلغا من المال أو هدية يتم تقديمها من أجل الحصول على مزية لا مبرر لها، أو غير مستحقة، أو تعسفية.

يمكن لرشوة أن تضع عدة أطراف محل شك في معاملة ما، ولكنها تزج طرفين أساسيين على الأقل في ذلك وهما : الشخص الذي دفع الرشوة(من دفعها)والشخص متلقي الرشوة(من طلبها).

ليس بالضرورة أن تكون الرشوة مبلغا من المال، قد تأخذ شكل حافز مالي أو خدمة مسداة أو معروفا، كعرض شغل مثلا يقدم لأحد أقرباء الشخص الذي قدمت له الرشوة.

فمجرد الوعد بتوفير شيء في المستقبل مقابل منفعة تجارية يمثل رشوة.

تغطي الرشوة عدة وضعيات وعدة تفريعات مثل:

• عمولة غير مشروعة: هي شكل من أشكال الرشوة، ولكن يتم فيها الدفع بعد منح العطاء وليس قبله. وبذلك، يمكن لمشغل خاص يرغب في الحصول على عقد، أن يعد عون الدولة بدفع «العمولة» بعد حصوله على الصفقة.

•دفوعات من أجل تسهيل الحصول على خدمات: إن الدفوعات من أجل تسهيل الحصول على خدمات، وتسمى أيضا تسهيلات أو دفع نقدي، أوابتزاز أو تحت الطاولة، هي عبارة عن مبلغ مالي تم دفعه بصفة مباشرة أو غير مباشرة بصفة سرية لعون عمومي أو خاص من أجل ضمان تنفيذ أعمال روتينية وغير تقديرية أوالتسريع فيها، مثل الحصول على فيزا، أو طلبية أو ربط بشبكة(رقمية، الكهرباء، الماء)، أو تسهيل إجراءات التخليص الجمركي لبضاعة في الميناء...

• رسم غير شرعي: يتعلق الأمر برسوم جمركية أو تعريفات تم اقتطاعها بطريقة غير شرعية من قبل عون غير مخول له القيام بذلك أو ليس له الحق في القيام بذلك.

عمل غير مصرح به:

يتعلق الأمر بعدم التصريح بصفة رسمية لدى السلطات المختصة بوجود شخص يعمل لفائدة المؤسسة.

العمل القسري:

يتعلق الأمر بالعمل الذي يمارس تحت الإكراه أو التهديد.

تشغيل الأطفال:

يتعلق الأمر بممارسة الأطفال لأي نوع من الأنشطة الاقتصادية مما يضر بنموهم العادي الجسدي منه والنفسي.

(*) الرجوع إلى صحيفة الوقائع الداخلية.

رشوة: الشكل الأكثر شهرة للفساد يأتي في أشكال عدة في جميع أنحاء العالم

روسيا

- زفيانكا(رشوة)
- دات نا لابو(تحت الطاولة)

الصين

- شاكيان(مالا من أجل شراء الشاي)
- زو هو ميان (الدخول من الباب الخلفي)

مصر

- عشان الدخان(بعض المال لشراء السجائر)
- عشان الشاي(بعض المال لشراء الشاي)
- بقشيش(هدية، إكرامية، هبة)
- برتيل رشوة(رشوة)
- قهوة

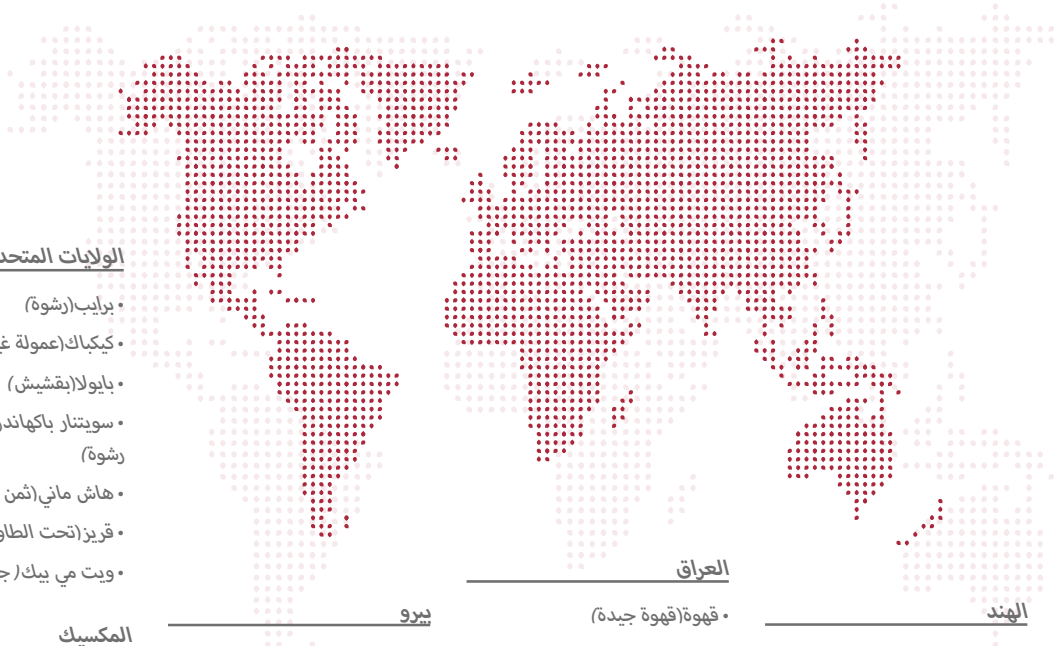

الولايات المتحدة الأمريكية

- برايب(رشوة)
- كيكباك(عمولة غير مشروعة)
- بايولا(بقشيش)
- سويتنار باكهاندر(منفعة/ دفع رشوة)
- هاش ماني(ثمن الصمت)
- قريز(تحت الطاولة)
- ويت مي بيك(جعل المنقار مبللا)

المكسيك

- سوبورنو(رشوة)
- موردیدا(قضمة)
- رفرسكو(مشروب)
- دينيرو بور دباخو دي لا ميسا(تحت الطاولة)

بيرو

- كواما(كلمة عامية يقصد بها رشوة)

العراق

- قهوة(قهوة جيدة)

نيجيريا

- كولا، داش، إغونجي(رشوة)

أنغولا

- قازيوسو(مشروب)

رومانيا

راسبلاتا(مكافأة مقابل خدمات)

تايلاند

- سين بون(مالا من أجل شراء الشاي)

الهند

- ريسوات(تحت الطاولة)
- باكشيش، غوس، هفته(رشوة)
- شي-باني(شاي وماء)

تركيا

- روسفت(رشوة)

الفلبين

- لغاي(تحية بالأيدي)
- كوتونغ، سهول(رشوة)

مُدَوَّنة

Limagrain
from earth to life

تندرج هذه المبادئ الأخلاقية ومدونة السلوك في إطار عدة نصوص دولية تتقاسم معها مجموعة ليماغرن مبادئ، وهي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
- الإتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وخاصة الإتفاقيات عدد29و105و138 و182(مكافحة تشغيل الأطفال والعمل القسري)، وعدد 155(المتعلقة بالصحة وسلامة العمال) وعدد 111(ضد التمييز) وعدد100(الخاصة بالأجور)، وعدد 87و98(الخاصتين بحرية العمل النقابي، وحق التنظيم والتفاوض الجماعي)،
- اتفاقية منظمة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل،
- المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لفائدة المؤسسات متعددة الجنسيات،
- اتفاق الأمم المتحدة العالمي والممضى من قبل ليماغرن في ديسمبر 2013
- القانون الفرنسي المسمى"سابان2" الساري المفعول منذ 1 يونيو 2017
- تضمين القانون الفرنسي للمبادئ التوجيهية الأوروبية بتاريخ 22أكتوبر2014 والمسمى بـ "RSE".

All Contents – RCS 495 289 399 – RCS 352 321 285 - 18100357 - 06/2019